رقم الوثيقة: EUR 63/006/2003 (وثيقة عامة)
بيان صحفي رقم: 045
5 مارس/آذار 2003

البوسنة والهرسك: آن الأوان لوضع حد للحصانة من العقاب على حوادث "الاختفاء"

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إنه ينبغي على السلطات البوسنة والمجتمع الدولي اتخاذ خطوات الآن لمعالجة العدد الهائل من قضايا 'الاختفاء' المعلقة، في سياق إصدارها لتقرير جديد حول التأثير المستمر والمدمر لهذا الانتهاك الخطير لحقوق الإنسان.

ويُقدَّر أن أكثر من 17,000 شخص ما زالوا في عداد المفقودين بعد مضي سبع سنوات على انتهاء الحرب في البوسنة والهرسك. وقد 'اختفى' العديد من هؤلاء الأشخاص بعد أن شوهدوا للمرة الأخيرة لدى مختلف القوات المسلحة، ويُفترض الآن أنهم في عداد الموتى.

وأُحرز تقدم هائل في انتشال رفات الأشخاص المفقودين من خلال عملية نبش القبور والتعرف على هوية أصحابها؛ وبالفعل تفتخر البوسنة والهرسك الآن بأن لديها أحد أكثر أنظمة تحليل الحامض النووي الريبي تطوراً في العالم.

وقالت منظمة العفو الدولية إنه "يتعين على السلطات البوسنية على جميع المستويات أن تضع قانوناً جديداً الآن يُجرِّم جميع أفعال 'الإخفاء' حتى يتسنى في النهاية المقاضاة عن هذه الانتهاكات" مضيفة أن المراجعة الجارية حالياً للقانون الجنائي تتيح فرصة مثالية لاتخاذ هذه التدابير.

وقد حان الوقت لاحترام ذكرى ضحايا حوادث 'الاختفاء' بالتحقيق مع المسؤولين عن ذلك وبمقاضاتهم وبدفع تعويضات لأقاربهم ومعوليهم الذين خلفوهم ورائهم والذين ما زالوا عاجزين عن استئناف حياتهم الطبيعية. وإضافة إلى ذلك، يجب إبلاغ الرأي العام بالقصة الحقيقية لهذه الانتهاكات التي تظل تقض مضاجع المجتمع وتحدث شرخاً فيه، وذلك في إطار عملية شاملة للمصالحة والتغلب على الألم.

وكررت منظمة العفو الدولية دعواتها للمجتمع الدولي، وبخاصة لبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي التي نُشرت مؤخراً، لكي يأخذ على محمل الجد التزامه المعلن بحقوق الإنسان وتشجيع الشرطة على إجراء تحقيقات في حوادث 'الاختفاء' والإشراف على هذه التحقيقات بغية توفير أساس سليم لعمليات المقاضاة الفعالة والحيادية.

وفي حال عدم اتخاذ هذه الخطوات فوراً، عندها تخشى منظمة العفو الدولية من أن يتعذر في المدى الطويل حتى الحفاظ على الإنجازات القليلة التي تحققت حتى الآن. وتعود أساساً التحقيقات التي بوشر بها في حفنة من حالات 'الاختفاء' إلى إصرار أقرباء الضحايا وأصدقائهم والروح المهنية والشجاعة اللتين يتحلى بهما بعض محققي الشرطة والمحققين القضائيين.

وقالت المنظمة إن "هذه الأمثلة تبين بوضوح الحاجة إلى مراقبة ودعم طويلي الأمد من جانب مراقبين لحقوق الإنسان يختارهم المجتمع الدولي ويكونون من المشهود لهم بالكفاءة والالتزام. وإذا تم إبداء المزيد من التهاون إزاء هذه القضايا، فلن يكون هناك أمل للعديد من القضايا التي لم يُبت فيها بعد."

" ومن الضروري أن تُعد السلطات البوسنية على جميع المستويات، فضلاً عن المجتمع الدولي استراتيجية شاملة للتعامل مع هذا الانتهاك وتضعها موضع التنفيذ."

وإلى جانب إنصاف جميع الضحايا الذي طال انتظاره، فإن مقاضاة مرتكبي الحالات الواضحة 'للاختفاء' يشكل المحك الحقيقي لعملية الإصلاح الشاملة والطويلة والمكلفة للسلطة القضائية وهيئات إنفاذ القانون البوسنية. وقد كانت هذه الإصلاحات وما زالت من أولويات المجتمع الدولي على مدى السنوات القلية الماضية، وبخاصة نظراً للإغلاق المزمع للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة في العام 2008.

وقالت منظمة العفو الدولية إن "نظام القضاء الجنائي يجب أن يكون قادراً على تقديم سبل الانتصاف على انتهاكات حقوق الإنسان – بما فيها حوادث 'الاختفاء'."

" وإلا فمهما جرى تحديث أنظمته وهياكله وتجديدها بتكلفة مرتفعة، فلن يمثل بالنسبة للأشخاص الذين انتهكت حقوقهم إلا انتصاراً للشكل على الجوهر.

وللاطلاع على التقرير الكامل، يرجى زيارة موقع الإنترنت :
http://web.amnesty.org/ai.nsf/recent/EUR63/004/2002!Open

انتهى
وثيقة عامة

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم: 44 20 741 55
منظمة العفو الدولية : 1 Easton St. London WC1X 0DW. موقع الإنترنت : http://www.amnesty.org

للاطلاع على آخر أخبار حقوق الإنسان زوروا موقع الإنترنت : http://news.amnesty.org